

المرشد العام لـ «الأخوان» يدعو الشعب المصري للتقدم من أجل تخليص البشرية من آلامها

القاهرة - أ.ش.؛ انتقد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قرار د. هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء رقم 1273 لسنة 2012 بشأن زيادة سعر توريد المازوت والطاقة المستخدمة في إنتاج الأسمت بنسبة 130٪، لنتأجه السلبية مما أثار غضب العاملين في هذه الصناعة الذين نظموا ووقفهم الاحتجاجية امس بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال. ولوح الاتحاد بأنه في حال عدم الرجوع عن قرار قنديل فإن الاتحاد العام سينظم الإضراب العمالي الشامل وفقا لما كفله له القانون والدستور.

وأوضح بيان لاتحاد العمال امس أن الاتحاد من منطلق حرصه على مصلحة الدولة التي تعاني عجزا ماليا يري أن القرار لم تتم دراسته

الكثاني: لا للممارسات المقمّية لأمن الدولة المنحل.. ومصر لن تعود للوراء

القاهرة - أ.ش.؛ أكد د. محمد سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة امس الأول أن المصريين لن يقبلوا بأن تعود الممارسات المقمّية

لجهاز أمن الدولة المنحل، وعلى الجميع أن يستوعب أن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء.

وقال الكتاتني، في تغريدة جديدة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «بغض النظر عن صحة الاتهامات الموجهة لأحد عرقة من عديمها، لا يمكن أن نقبل بانتهاك الداخلية لحقوق الإنسان واقتحام البيوت وترويع الأمنين».

وجدد رئيس حزب الحرية والعدالة الذي

محكمة النقض تعيد محاكمة المتهمين بتعذيب وقتل خالد سعيد

القاهرة - د.ب.؛ قضت محكمة مصرية امس

ببعض الحكم الصادر من محكمة جنايات الاسكندرية في قضية خالد سعيد.

وذكر التلفزيون المصري الرسمي أن محكمة «النقض» أمرت بإعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة محكمة جنايات محافظة الجيزة الاسكندرية. كانت المحكمة أصدرت حكما بحق شرطين مصريين بالسجن المشدّد 7 سنوات بعدما أدبنا باستخدام القسوة والتعذيب مع الشاب خالد سعيد، من محافظة الاسكندرية على نحو أدى إلى وفاته.

وتقدم الشريطان المدانان بطعن أمام محكمة النقض على الحكم الصادر بإدانتهم، مشيرين إلى أن الحكم يشابه قصور في التسميم، والفساد في الاستدلال والخطأ

.. و«جنايات الإسكندرية» تبرئ ضابطاً في قضية الشاب السلفي سيد بلال

القاهرة - د.ب.؛ قضت محكمة مصرية

امس ببراءة ضابط جهاز مباحث أمن الدولة المنحل من تهمة قتل الشاب السلفي سيد بلال قبل عامين.

وجاء حكم البراءة الصادر من محكمة جنايات الإسكندرية في جلستها امس برئاسة المستشار مصطفى نيرانة بعد إعادة إجراءات محاكمة المقدم محمود عبدالمعطي محمود الضابط بأمم الدولة.

وسلم ضابط الشرطة المصري نفسه للسلطات المعنية ليحاكم حضوريا، حيث

البورصة ترتفع 0,43٪ وتزيد مكاسبها إلى 13,7 مليار جنيه في أسبوع

القاهرة - أ.ش.؛ نجحت البورصة المصرية في مواصلة مكاسبها لدى إغلاق تعاملات امس نهاية تداولات الأسبوع وسط حالة من التفاؤل التي تسود بين أوساط المستثمرين على خلفية تواصل إعلان أنباء إيجابية متعلقة بالشركات الأساسية والمواد الخام اللازمة للمصانع والشركات، والتي تساهم بشكل كبير في مشكلة التضخم بسبب عرض الحديده حتى ترسو تفوق قدرة المواطن المالية مما دفعه الى الودقات الاحتجاجية للمطالبه بزيادة الأجور وتعطيل عملة الإنتاج، وشاركهم الرأي فارتفع بركات الاستثمار الاقتصادي بمجموعة البريق الفايضة، متوقعا ارتفاع معدلات التضخم نظرا لانخفاض الموارد الخارجية خاصة السياحة التي كانت تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي خلال هذه الفترة، وذلك إلى جانب نقص الصادرات المصرية نتيجة الاضطرابات والاعتصامات المنتشرة في الوقت الحالي في مصر.

وأشار إلى أن قلة تحويلات المصريين في الخارج بسبب التطورات السياسية والاضطرابات التي تعاني منها مصر ساهمت بشكل كبير في زيادة الطلب على الدولار في هذه الفترة سواء من الدولة أو الشركات أو المصانع وذلك لسداد الائتمانات المالية المرتبطة

بنهاية العام. وقال ووسط بالسوق إن إعلان بنك «الامارات

القطرية» عن توسله لاتفاق للاستحواذ على بنك «بي إن سي باربايا مصر» بقيمة تتجاوز 3 مليارات جنيه، عزز من ثقة المستثمرين في السوق المصرية، خاصة أنه قد سبق هذه الصفقة إعلان بنك قطر الوطني» توسله أيضا لاتفاق للاستحواذ على البنك الأهلي سويسيتي جنرال - مصر» بقيمة 15,8 مليار جنيه ما يؤكد جانبية الاستثمار في مصر رغم الأجواء السياسية المشحونة التي تشهدها البلاد.

من جانبها قالت مروة حامد محللة أسواق المال إن مثل هذه الصفقات وتعددها خاصة أن هناك صفقة أخرى مرتقبة على شركة «هيرميس» تتجاوز قيمتها أيضا 3 مليارات جنيه، تؤكد أن رؤية المستثمرين الاجانب لاقتصاد المصري أكثر إيجابية مما نتوسع. وأضافت أنه لولا التفاؤل بمستقبل مصر الاقتصادي، ما جاءت هذه الشركات والبنوك الكبرى إلى السوق المصرية في ظل هذه الأجواء، لافتة إلى أن أغلب التوقعات تشير إلى أن عام 2013 سيكون أكثر استقرارا وتقاؤلا ما يعكس على أداء سوق الأسهم بشكل كبير.

وأشارت حامد إلى أن السوق يشهد عمليات شراء استباقية بكثافة كبيرة منذ أسبوع خاصة من قبل مستثمرين اجانب وعرب، على الأسهم المصرية سواء في قطاعات الشركات الكبرى والقيادية أو حتى أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويرى د. معتمد الشهدي محلل أسواق المال أن نجاح المرحلة الأولى من الاستفتاء والانحياز لمواقفة الأغلبية على الدستور الجديد، عزز من قدرة السوق على مواصلة الصعود وخلق حافزا

شريا لدى المستثمرين خاصة أن صوت المعارضة عدل عن منهج العنف والظواهرات في الشارع والتي كانت تربك المستثمرين.

وأضاف أنه لا يقبل أن يكتب في تاريخ مصر أن مجموعة من النيابة العامة قد تحجت في هذا الأسلوب الذي حدث معه فسي دار القضاء العالي في ابعاد النائب العام عن منصبه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى لا يكون ذلك سنة متبعة مع أي نائب عام آخر يتقلد المنصب من بعده.

وكانت مصادر قضائية قد أكدت امس أن النائب العام المصري طلعت عبدالله قد عدل عن استقالته التي كان رفعها إلى مجلس القضاء الأعلى قبل أيام ووقعها بتاريخ الأحد المقبل، الموافق 23 الشهر الجاري.

وأوضحت المصادر أن المجلس عقد اجتماعا طارئا امس لبحث العودل عن الاستقالة، وانتهى بالاتفاق على إرسال جميع الأوراق إلى وزير العدل أحمد مكي.

وكان عبدالله كتب استقالته بعد محاضرة عدد من أعضاء النيابة لمحتبه احتجاجا على الطريقة التي تم تعيينه بها، ولكنه أكد بعدها أنه أثر الاستقالة احتراما لمكانة

المنصب. وأصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا في نوفمبر عزل فيه النائب العام السابق عبدالمجيد محمود وعين عبدالله، وقام لاحقا بإلغاء هذا الإعلان، تحت ضغط احتجاجات شعبية، ولكنه أبقى على آثاره.

ولم ينضج بعد ما إذا كان قرار



جانب من احتجاجات الإسلاميين أمام المحكمة الدستورية العليا امس (أ.ب)

النظام العالمي الجديد.

وطالب بديع في رسالته الأسبوعية التي بعثت عبر الموقع الإلكتروني لجماعة الإخوان المسلمين في مصر اليوم الشعب المصري بأن يتقدم ليس من أجل نهضة البلاد ولكن من أجل تخليص البشرية من ويلاتنا وآلامها التي حلت بها بسبب النظام العالمي الجديد الذي يتشذبهون به..»

وقال بديع إن العالم عانى من المنهج الشيوعي وما زال يعاني من المنهج الرأسمالي، معتبرا أن الأول سحق الفرد لصالح المجتمع والثاني سحق المجتمع وقيمه

العدول عن الاستقالة سيتسبب في احتجاجات في الوسط القضائي المصري الذي نسمى يتسكو من تدخل السلطة التنفيذية في أعماله.

كما لم يتضح ما إذا كان هذا سيؤثر على إشراف القضاء على المرحلة الثانية من الاستفتاء على مشروع الدستور والمقرر لها عدا السبت.

إلى ذلك، دعا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر محمد بديع امس الشعب المصري إلى التقدم من أجل تخليص البشرية من ويلاتنا وآلامها التي حلت بها بسبب

النتيجة داخل كل لجنة وإرسالها إلى اللجنة العليا التي تقوم بدورها بتجميع نتائج اللجان الفرعية التابعة لها وإرسالها إلى اللجنة العليا للانتخابات.

في السياق نفسه، أكدت اللجنة العليا للانتخابات، المشرفة على الاستفتاء على مشروع الدستور، على القضاء وأعضاء الهيئات رؤساء لجان الاقتراع الفرعية والعام، بالسماح لجميع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بمتابعة المرحلة الثانية من عملية الاستفتاء، سواء داخل اللجان أو من خارجها، فسي الحدود التي لا تعطل سير الاستفتاء أو تؤثر على الناخبين.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

شيخ الأزهر: عملية الاستفتاء على مشروع الدستور واجب وطني.. ولا علاقة لها بالشريعة والحلال والحرام

غداً التصويت بالمرحلة الثانية للاستفتاء في 17 محافظة

القاهرة - أ.ش.؛ يتوجه ملايين الناخبين إلى صناديق الاقتراع اعتبارا من الساعة الثامنة من صباح الغد لسداد بأصواتهم في المرحلة الثانية والأخيرة من الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، والتي ستجري في 17 محافظة من محافظات مصر، وهي الجيزة، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة، وكفر الشيخ، ومياط، والإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس، ومطروح، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، والقوم، وبني سويف، والمنيا، والإقصر، وفتا.

ويبلغ تعداد من لهم حق التصويت في تلك المرحلة 25 مليوناً و495 ألفاً و237 ناخباً، حيث يدلون بأصواتهم أمام 6 آلاف و724 لجنة اقتراع فرعية، وتجري عملية الاستفتاء تحت إشراف قضائي

ووسط تأمين وحراسة من رجال القوات المسلحة والشرطة، ويبدى كل ناخب بصوته أمام ذات اللجنة

المقيد بها في كشوف الناخبين، ولا يجوز له الإدلاء بصوته في أي لجنة سواها.

ويتمسلم القضاة رؤساء اللجان الفرعية جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بعملية الاستفتاء من مقر الحاكم الابتدائية التابعة لها لجانبه صباح اليوم، فيما سيتسلمون مقر لجانهم التي سيتولون الإشراف عليها قبل الساعة الثامنة صباح السبت.

ويقوم كل قاض بالتأكد من صلاحية اللجنة ومن توافر الحبر الفسفوري والمقاعد والستائر التي يدلي الناخبون بأصواتهم خلفها، ويقوم بفتح الصندوق البلاستيكي الشفاف للتأكد من خلوه من أي أشياء، ثم تبدأ اللجان في فتح أبوابها لاستقبال الناخبين اعتبارا

من الساعة الثامنة صباحا وحتى انتهاء عملية التصويت في مساء ذات اليوم، لتبدأ في أعقاب ذلك عمليات فرز الأصوات بداخل مقر اللجان الفرعية، ثم يتم إعلان

النتيجة داخل كل لجنة وإرسالها إلى اللجنة العليا التي تقوم بدورها بتجميع نتائج اللجان الفرعية التابعة لها وإرسالها إلى اللجنة العليا للانتخابات.

في السياق نفسه، أكدت اللجنة العليا للانتخابات، المشرفة على الاستفتاء على مشروع الدستور، على القضاء وأعضاء الهيئات رؤساء لجان الاقتراع الفرعية والعام، بالسماح لجميع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بمتابعة المرحلة الثانية من عملية الاستفتاء، سواء داخل اللجان أو من خارجها، فسي الحدود التي لا تعطل سير الاستفتاء أو تؤثر على الناخبين.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

القاهرة - أ.ش.؛ نجحت البورصة المصرية في مواصلة مكاسبها لدى إغلاق تعاملات امس نهاية تداولات الأسبوع وسط حالة من التفاؤل التي تسود بين أوساط المستثمرين على خلفية تواصل إعلان أنباء إيجابية متعلقة بالشركات الأساسية والمواد الخام اللازمة للمصانع والشركات، والتي تساهم بشكل كبير في مشكلة التضخم بسبب عرض الحديده حتى ترسو تفوق قدرة المواطن المالية مما دفعه الى الودقات الاحتجاجية للمطالبه بزيادة الأجور وتعطيل عملة الإنتاج، وشاركهم الرأي فارتفع بركات الاستثمار الاقتصادي بمجموعة البريق الفايضة، متوقعا ارتفاع معدلات التضخم نظرا لانخفاض الموارد الخارجية خاصة السياحة التي كانت تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي خلال هذه الفترة، وذلك إلى جانب نقص الصادرات المصرية نتيجة الاضطرابات والاعتصامات المنتشرة في الوقت الحالي في مصر.

وأشار إلى أن قلة تحويلات المصريين في الخارج بسبب التطورات السياسية والاضطرابات التي تعاني منها مصر ساهمت بشكل كبير في زيادة الطلب على الدولار في هذه الفترة سواء من الدولة أو الشركات أو المصانع وذلك لسداد الائتمانات المالية المرتبطة

بنهاية العام. وقال ووسط بالسوق إن إعلان بنك «الامارات

القطرية» عن توسله لاتفاق للاستحواذ على بنك «بي إن سي باربايا مصر» بقيمة تتجاوز 3 مليارات جنيه، عزز من ثقة المستثمرين في السوق المصرية، خاصة أنه قد سبق هذه الصفقة إعلان بنك قطر الوطني» توسله أيضا لاتفاق للاستحواذ على البنك الأهلي سويسيتي جنرال - مصر» بقيمة 15,8 مليار جنيه ما يؤكد جانبية الاستثمار في مصر رغم الأجواء السياسية المشحونة التي تشهدها البلاد.

من جانبها قالت مروة حامد محللة أسواق المال إن مثل هذه الصفقات وتعددها خاصة أن هناك صفقة أخرى مرتقبة على شركة «هيرميس» تتجاوز قيمتها أيضا 3 مليارات جنيه، تؤكد أن رؤية المستثمرين الاجانب لاقتصاد المصري أكثر إيجابية مما نتوسع. وأضافت أنه لولا التفاؤل بمستقبل مصر الاقتصادي، ما جاءت هذه الشركات والبنوك الكبرى إلى السوق المصرية في ظل هذه الأجواء، لافتة إلى أن أغلب التوقعات تشير إلى أن عام 2013 سيكون أكثر استقرارا وتقاؤلا ما يعكس على أداء سوق الأسهم بشكل كبير.

وأشارت حامد إلى أن السوق يشهد عمليات شراء استباقية بكثافة كبيرة منذ أسبوع خاصة من قبل مستثمرين اجانب وعرب، على الأسهم المصرية سواء في قطاعات الشركات الكبرى والقيادية أو حتى أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويرى د. معتمد الشهدي محلل أسواق المال أن نجاح المرحلة الأولى من الاستفتاء والانحياز لمواقفة الأغلبية على الدستور الجديد، عزز من قدرة السوق على مواصلة الصعود وخلق حافزا

شريا لدى المستثمرين خاصة أن صوت المعارضة عدل عن منهج العنف والظواهرات في الشارع والتي كانت تربك المستثمرين.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأضافت اللجنة أنه بالنسبة لمتابعة وسائل الإعلام الأجنبية، فيسمح لها بذلك بموجب تحقيق الشخصية الصادر من المركز الصحافي من الهيئة العامة للاستعلامات.

ونكرت اللجنة أنه يجوز أن تتم عملية فرز الأصوات في حضور من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

من جانبه شدد د.أحمد الطيب على أن عملية فرز الأصوات لا يمكن أن تتم من يرغب من المتابعين المحليين أو الدوليين أو مندوبي وسائل الإعلام المحلية أو الدولية في حدود العدد الذي لا يعطل عملية الفرز.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،

سواء من خارج اللجان أو من داخلها، بموجب بطاقة تحقيق الشخصية المخبئة لانتعاهم للجهات الإعلامية، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وأشارت للجنة العليا للانتخابات في خطاب رسمي أرسلته إلى كافة القضاة المشرفين على المرحلة الثانية من الاستفتاء التي ستجري غدا، إلى ضرورة السماح لجميع وسائل الإعلام المحلية بتغطية عملية الاستفتاء،